

Distr.
GENERAL

A/47/904
S/25375
5 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البند ١٤٣ من جدول الأعمال
الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة لجمهورية
إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرفق طي هذا، رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس ١٩٩٣،
موجهة إليكم من الدكتور علي أكبر ولاياتي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية بشأن الحالة المأساوية
في البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأكون شاكرًا لو تكرمتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من
وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٤٣ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غلام علي خسرو

السفير

نائب الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام
من وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

تلقت جمهورية إيران الإسلامية حكومة وشعبا بشعور من الصدمة والسخط والغضب الأخبار المتعلقة بتجدد العدوان والبربرية الصربيين بكثافة ضد سكان البوسنة الشرقية العزل. إن ما يحدث في جمهورية البوسنة والهرسك حاليا هو في الواقع استمرار شائن لسياسة التطهير الإثني البغيضة التي يمارسها الصربيون من أجل إقامة صربيا الكبرى.

ويشير آخر تقرير لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن الفظائع التي ارتكبتها الصرب، إلى حقيقة أن القوات الصربية تقوم بمجزرة على نطاق واسع للمسلمين في البوسنة الشرقية. وأكدت المعلومات المختلفة على المستوى العام أن القوات الصربية تواصل قتل المسلمين وقصف المناطق المأهولة بالمسلمين وإجبارهم على إخلاء المدن في إطار مواصلتها سياسة التطهير الإثني البغيضة.

ولقد أصدر مجلس الأمن، منذ بداية الأزمة في البوسنة والهرسك، عدة قرارات وبيانات، كان آخرها البيان الرئاسي الصادر في ٢ آذار/مارس ١٩٩٢ الذي يدعو لوقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال القتالية. وقد مضت هذه النداءات، التي كانت تفتقر، بكل أسف، لأية آلية عملية لتنفيذها بل وأعوزتها الإرادة السياسية الجادة في هذا الشأن، دون أن يلقي إليها بالا المعتدون الصرب الذين ضاعفوا عددهم وزادوا هجومهم على جمهورية البوسنة والهرسك دون خشية من عقاب. وفي ضوء العناد المستمر للصرب وانتهاكاتهم الصارخة لكل قاعدة من قواعد الإنسانية والقانون الإنساني الدولي المعترف به عالميا، فضلا عن تجاهلهم التام لقرارات المجتمع الدولي، ولا سيما قرارات الأمم المتحدة، يتعين أن يقوم مجلس الأمن بإعادة النظر في نهجه إزاء هذه المأساة الخطيرة ويصحح أخطاءه السابقة ويبدأ العمل لرد العدوان على أعقابها ووقف الجرائم البشعة التي ارتكبتها الصرب، وذلك بالاستخدام الكامل لسلطته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الخصوص، ترى حكومة جمهورية إيران الإسلامية، شأنها شأن غالبية أعضاء المجتمع الدولي، أن إنهاء العدوان الصربي، يقتضي من مجلس الأمن اتخاذ التدابير التالية فورا:

(١) ما دامت جميع الأطراف ذات الصلة بالحالة في البوسنة والهرسك قد وقعت الاتفاق العسكري، يتعين أن يدعو المجلس إلى وقف الأعمال القتالية فورا، وأن يتخذ التدابير الفعالة المنصوص

عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لوقف العدوان الصربي المستمر على مدن البوسنة وقراها، بما في ذلك تلك الواقعة تحت الاحتلال أو الحصار أو القصف اليومي؛

(٢) أن تشكل محكمة جرائم الحرب دون مزيد من تأخير وأن يحاكم المعتدون والمجرمون ويعاقبوا طبقاً للقانون الدولي؛

(٣) أن ينفذ مجلس الأمن قراره ٧٧٠ (١٩٩٢) على نحو عاجل لضمان توصيل المساعدة الإنسانية إلى جميع أجزاء البوسنة والهرسك.

وما لم ينجح مجلس الأمن في وقف الاعتداء وإبادة الأجناس اللذين يتعرض لهما سكان البوسنة والهرسك العزل على يد الصرب المسلحين والمجهزين جيداً، وريثما يفعل ذلك، فإن الحيلولة بين حكومة وشعب البوسنة والهرسك وبين ممارسة حقهم الأصلي في الدفاع عن النفس لا تعتبر أمراً مجحفاً فحسب وإنما هو أمر يفتقر إلى المبررات الأخلاقية والقانونية، وإذا لم يكن مجلس الأمن على استعداد لتحمل مسؤولياته في وقف العدوان واستعادة السيادة والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للبوسنة والهرسك، ينبغي له على الأقل أن يتيح للبوسنيين أن يفعلوا ذلك بأنفسهم فيرفع الحظر المفروض على الأسلحة للبوسنة والهرسك.
